«KIB» يفوز بجائزة «البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»

الشيخ محمد الجراح

أعلن بنك الكويت الدولي «KIB» عن حصوله مؤخراً على جائزة «البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» لعام 2018، وذلك للعام الثالث على التوالي، من قبل مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال، المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي.ولقد حصد «KIB» هذه الجائزة بناءً على النتيجة النهائية للجنة التحكيم التي ضمت في عضويتها نخبة من المحررين المتخصصين الذين اجمعوا على اختيار البنك تقديراً لنمو نشاطه في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ ولنجاح الاستراتيجية الجديدة التي يتبعها، والتي تعتبر عنصراً رئيسياً ساهم في دفع عملية نموه بأسرع وتيرة ممكنة في عالم المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي. وتشمل المعايير الأساسية التي تم اتخاذها بعين الاعتبار عند اختيار «KIB» للحصول على هذه الجائزة كلاً من: كلا من الأداء المالي، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات، خدمة العملاء، القدرة الإبداعية، السياسات الخاصة بتحمل المسؤولية الاجتماعية، الريادة السوقية، الشفافية، الاستجابة إلى متطلبات السوق وقوة الترشيحات.

وبهذه المناسبة، هنأ رئيس مجلس إدارة البنك، الشيخ محمد جراح الصباح، جميع العاملين في «KIB» على فوز البنك بهذه الجائزة، مؤكداً أن «KIB» قد تقدّم بخطوات واسعة في سبيل تنفيذ خطته الاستراتيجية الهادفة إلى أن يصبح شريكاً في كل جانب من جوانب حياة أفراد المجتمع وخاصة العملاء، موضحاً أن هذه الخطة تركز على تعزيز التجربة المصرفية التي يقدمها للعملاء لضمان رضاهم، وذلك من خلال تقديم أفضل الخدمات التكنولوجية المبتكرة وتطوير فعالية أداء البنك، مما أتاح له فرص التوسع المدروسة واستمرار نموه بالرغم من حدة المنافسة في السوق».

كما أضاف الجراح أن «KIB» قد اتبع خطة محكمة لتطوير وتسويق منتجاته وخدماته، بهدف تلبية مختلف متطلبات واحتياجات جميع أفراد المجتمع. كما عمل على بناء شبكة علاقات استراتيجية مع المؤسسات العامة والخاصة في الكويت والمنطقة. بالإضافة إلى أنه يسعى إلى المساهمة الفعالة في تمويل مشاريع التنمية الوطنية والتي تعتبر عنصراً أساسياً في عمل البنك.

ومن الجدير بالذكر أن جوائز مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال، والتي تعتبر جهة تقييم عالمية مستقلة مختصة بالشأن المالي والمصرفي وهي من أبرز المنظمات في لندن، تعد من أهم الفعاليات الدولية التي تعنى بتكريم الأفراد والمؤسسات التي قدمت أعلى معايير الابتكار والتميز في القطاع المالي العالمي. كذلك تسلط الضوء على المؤسسات الرائدة في المجالات المتخصصة والتي اظهرت اداءً عالياً في مواجهة تحديات القطاع المالي.

مرحبة بجميع أنواع الاستثمارات الأجنبية

الحكومة التشيكية توضح موقفها وترفض الحظر على «هواوي»

شركة هواوي

قال رئيس الوزراء التشيكي أندريه بابيس إن تحذير الوكالة التشيكية للأمن الإلكتروني «ويب وواتش» من الأجهزة التي تصنعها أكبر شركة لصناعة معدات الاتصالات في العالم «هواوي» والتي مقرها في الصين لا يمثل رأي حكومات بلاد أوروبا الشرقية.

وقد عكس مجلس الأمن القومي التشيكي القرار في اجتماع عقد إمس الأول الجمعة ، قائلاً إن تحذير «التهديد الأمني» ليس له اية أساس تقني. وقال المجلس إن الجمهورية التشيكية ترحب بكافة أنواع الاستثمارات الأجنبية، بغض النظر عن مصدرها.

ونفى مجلس الأمن القومي التحذير الذي تم الإعلان عنه مسبقاً بخصوص حظر أجهزة «هواوي» وذلك وفقاً لما تم ذكره من قبل بابيس للسفير الصيني تشانغ جيان مين في براغ أمس. كما نشرت السفارة في موقعها على الإنترنت أن الجمهورية التشيكية ترحب بالشركات الصينية وغيرها من الشركات الأجنبية للقيام بأعمال تجارية أو الاستثمار هناك.

وكانت وسائل الإعلام قد تناقلت بأن بابيس قد أمر مكتبه الحكومي بالتوقف عن استخدام هواتف «هواوي» في 18 ديسمبر. وسارعت وزارة الصناعة والتجارة وغيرها من الوكالات إلى متابعة حذوه ، حسبما ذكرت وكالة أسوشيتد برس. وهذا جعل جمهورية التشيك أول دولة في أوروبا الشرقية تحظر منتجات «هواوي».

وأضاف التقرير أن هذه الخطوة استندت إلى التحذير الذي أصدرته الوكالة الوطنية للأمن الإلكتروني وحماية المعلومات في 17ديسمبر بشأن معدات الاتصالات التي قامت بها شركة هواوي والشركة الصينية المنافسة ZTE.

ورحبت «هواوي» بتوضيح الحكومة التشيكية لقرارها، حيث قال لي جيان، رئيس أعمال «هواوي» في أوروبا أنه يثق بالعلاقات مع الحكومة والشركات التشيكية ويعتقد أن تعاون الشركة مع الشركاء التشيكيين لن يتأثر». وعبر عن أمله بألا تتضرر 'هواوي' بسبب إثارة اتهامات لا أساس لها من الصحة مرة أخرى».

يذكر أن كين رئيس مجلس إدارة «هواوي» بالتناوب كان قد رفض خلال اجتماعه مع نخبة من وسائل الإعلام العالمية في المنطقة الجديدة للشركة في مدينة دونغوان الأسبوع الماضي، الادعاءات والشكوك المتعلقة بالأمن السيبراني التي أثيرت مؤخرا قائلا: «لم يتم حتى اليوم تقديم أي دليل لدعم هذه المزاعم، ولا يمكن بالتأكيد لأي أحد أن يتحسن ويمشي قدماً في مسيرة التطوير عن طريق وضع حد للمنافسة الخارجية». وأضاف كين: «كانت بعض المخاوف التي وجهت الينا بخصوص المسائل الأمنية المرتبطة بتقنية الجيل الخامس مشروعة، ولكن الجيد بالأمر أنها كانت تدور في فلك المراجعة والتصحيح من خلال التعاون الوثيق والمنفتح والحوار البناء مع المشغلين والحكومات».

كما أشار كين إلى أن جميع عملاء الشبكات تقريبًا عبروا عن رغبتهم بالعمل مع «هواوي» التي يعتبرونها الرائدة في السوق حاليًا من خلال توفيرها لأفضل المعدات الابتكارية المتقدمة، ووعد بأن الشركة ستحافظ على مركزها الريادي وستبقى كذلك خلال الـ 12 إلى 18 شهرًا القادمين على الأقل، وذلك على صعيد عمليات الترقية الأسرع والأكثر فعالية من حيث التكلفة للجيل الخامس». وكان كين متفائلا جداً بإظهار الثقة في نمو وتطور أعمال «هواوي»، حيث أشار إلى ثقة مئات مشغلي الشبكات وما يقرب من نصف الشركات المدرجة في قائمة فورتشن 500 لأفضل شركة في العالم، ومئات الملايين من المستهلكين. وقال إن إيرادات «هواوي» في 2018 من المتوقع أن تتجاوز 100 مليار دولار بنهاية 2018.

بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد الإيرادات غير النفطية

«الوطني»: تحسن وتيرة النمو الاقتصادي السعودي بدعم من الارتفاع القياسي في الإنفاق الحكومي

- الدين الحكومي قد يصل إلى 23.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020
- ارتفاع كلفة الديون قد يسبب مخاطر تراجع الآفاق المستقبلية لاقتصاد المملكة

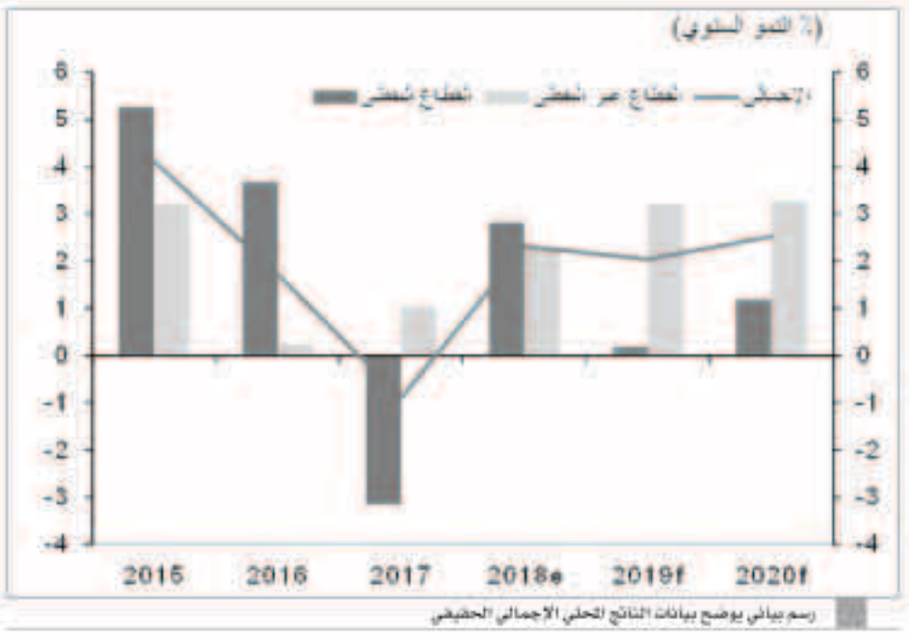

رسم بياني يوضح بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن أداء الاقتصاد السعودي تعافى من حالة الانكماش التي عانى منها العام السابق ويتوقع له أن يسجل نموا بنسبة 2.3% في العام 2018، على خلفية تزايد إنتاج النفط بمستويات قياسية منذ منتصف العام وانتعاش القطاع غير النفطي، إلا أن مستويات الطلب من قبل القطاعين المحلي والخاص كانت أقل من المستويات المطلوبة نظرا لتأثرها بضعف النمو الائتماني وارتفاع التكاليف) مثل استحداث ضريبة القيمة المضافة ورسوم المرافقين للعمالة الوافدة(وتزايد تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، هذا بالإضافة إلى مغادرة حوالي مليون عامل وافد تقريبا منذ العام 2017 و زيادة معدلات بطالة العامل السعودي إلى 12.9% في العام 2018، وفي الوقت نفسه، استمر تطبيق برنامج الإصلاح المالي على نطاق واسع تماشيا مع برنامج التوازن المالي، حيث تم بالفعل تحقيق مدخرات وتوليد إيرادات غير نفطية بمستويات أعلى، الأمر الذي ساهم في تقلص عجز الموازنة إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، إلا أن مستويات الدين العام قد ارتفعت إلى 19.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص توقعات العام 2020، فإن مشاركة السعودية مرة أخرى في اتفاقية خفض الإنتاج بالتعاون مع منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين، قد يؤدي إلى الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي، لذلك، فإن القطاع غير النفطي سيأخذ زمام المبادرة مع توقع تحقيق متوسط نمو بنسبة 3.2%، بدعم من ارتفاع النفقات الحكومية وحزمة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص والإصلاحات المتعددة في إطار رؤية 2030. إلا أنه من المنتظر أن يتم ذلك على الأرجح في ظل بيئة اقتصادية تتسم بتراجع أسعار النفط، مما قد يتسبب في زيادة العجز المالي في العام 2019.

القطاع غير النفطي

استفاد قطاع النفط السعودي في العام 2018 بشكل كبير من قرار الأوبك وحلفائها في منتصف العام 2018 بزيادة إنتاج النفط الخام لتعويض التراجع المرتقب للإمدادات الفنزويلية والإيرانية، حيث سجل إنتاج النفط السعودي أعلى مستوياته على الإطلاق ببلوغه 11.09 مليون برميل يومياً في نوفمبر، الأمر الذي قد يساهم في تسجيل نمو حقيقي للقطاع النفطي بنسبة 2.8% في 2018. ومع انضمام السعودية إلى جولة أخرى من إجراءات خفض الإنتاج من قبل منظمة الأوبك وحلفائها خلال النصف الأول من العام 2019، بهدف استقرار أسعار النفط التي سجلت تراجعا تخطت نسبته 30% منذ أكتوبر الماضي، فإنه من غير المتوقع أن يتخطى إنتاج النفط الخام أكثر من 10.2–10.3 مليون برميل يومياً. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نموا محدودا بنسبة 0.2% و1.2% في عامي 2019 و2020 على التوالي. ويعكس هذا النمو زيادة إنتاج الغاز وتدفقات الخام لتغذية توسعات عمليات التكرير، وبصفة خاصة مصفاة جازان التي دخلت مرحلة الإنتاج في العام 2018 بطاقة إنتاجية تصل إلى 400 الف برميل يومياً.

ازداد نشاط القطاع غير النفطي مع بلوغ النفقات إلى مستويات قياسية في الموازنة بما يزيد عن 1 تريليون ريال سعودي، وتجديد التزام الحكومة التركيز على القطاع الخاص – حيث تم إطلاق المرحلة الثانية من خطة تحفيز القطاع الخاص للأربع السنوات القادمة بقيمة 72 مليار ريال (19 مليار دولار) في نوفمبر الماضي – بالإضافة إلى التركيز على المشروعات الرأسمالية، كما تم التعهد بإنفاق المليارات لتنفيذ مشاريع بقطاعات الإسكان والسياحة والنقل والطاقة والتعليم.

وأكدت البيانات القطاعية الصادرة خلال العام تحسن أداء النشاط غير النفطي، حيث ارتفعت مساهمة التصنيع في مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 16.4% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2018، مع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع التصنيع إلى 3.2%. كما كانت مساهمة قطاعات العقار والخدمات المالية إيجابية، بلغت نسبة نموها 4.2% على أساس سنوي. أما على صعيد الأنشطة التجارية والاستهلاكية، فقد ارتفعت قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع (POS) في أكتوبر بنسبة 17.3% على أساس سنوي، كما بلغ مؤشر مديري المشتريات السعودي أعلى مستوياته المسجلة للعام 2018 ببلوغه 55.2 نقطة في نوفمبر.

وعلى الرغم من ذلك النمو، إلا أن النشاط الاستهلاكي ما يزال دون المستوى الممكن تحقيقه، حيث بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات 53.7 نقطة للعام 2018، فيما يعد أدنى مستوياته على الاطلاق – وأدنى بكثير من متوسط العام 2011 البالغ 60 نقطة – وعلى الرغم من نمو ائتمان القطاع الخاص في أكتوبر الماضي بـ 1.7 % على أساس سنوي ليصل إلى أعلى مستوياته في 22 شهرا، إلا أنه لا يزال بعيدا كل البعد عن معدلات نموه التي سجلها في الفترة ما بين الأعوام 2011–2015.

لا تزال ثقة المستهلك منخفضة في ظل ارتفاع تكاليف الأسرة المعيشية، نتيجة على الأرجح لارتفاع أسعار الوقود، وزيادة رسوم الوافدين، وارتفاع أسعار التبغ والمشروبات الغازية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%. كما تأثرت معدلات الاستهلاك بمغادرة حوالي مليون عامل وافد منذ بداية العام 2017 على خلفية هذه الصعوبات والتعجيل بتطبيق سياسة التوطين الوظيفي (السعودة).

وقامت الحكومة السعودية بإطلاق برامج بدلات للمواطنين والأسر السعودية للتخفيف من بعض أعباء التكلفة الإضافية و تحفيز الطلب الاستهلاكي، حيث زادت صافي دخل المواطنين 1000 ريال سعودي (266 دولاً) على شكل مخصصات شهرية. بالإضافة إلى أنه سيتم دفع مكافآت لعمال القطاع العام بداية من العام 2019 بغض النظر عن تقييمات الأداء. كما تشير بعض التقارير أيضاً إلى توجه الحكومة نحو إبطاء وتيرة رفع رسوم الوافدين بهدف تخفيف عبء التكلفة على كل من الوافدين والشركات. حيث تفرض الحكومة رسوم قيمتها حاليا 200 ريال سعودي لكل وافد شهريا والتي من المقرر أن تتضاعف إلى 400 ريال بحلول العام 2020، و400 ريال شهريا في الوقت الحاضر لكل عامل وافد عن الاعداد الفائضة عن العمالة السعودية في الشركات المحلية والمقرر أن يرتفع إلى 700–800 ريال شهريا بحلول العام 2020. ومما لا شك فيه، فإن الشركات تواجه ايضاً واقع ارتفاع تكاليف توظيف مواطنين سعوديين الذين يتوقعون رواتب أعلى من الوافدين. فضلاً عن ذلك، ما زالت معدلات البطالة تواصل ارتفاعها. حيث يستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي رؤية المملكة 2030 خفض معدل البطالة من 11.6% في العام 2015 إلى 7.0%. وحتى الربع الثاني من العام 2018، بلغت معدلات البطالة 12.9% – وهو الارتفاع الفصلي الخامس على التوالي– و ذلك لتجاوز نمو القوى العاملة السعودية نمو معدلات التوظيف الحالية.

تراجع معدلات التضخم

تراجعت حدة التضخم منذ أن قامت السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وإطلاق الجولة الثانية من رفع أسعار الطاقة في يناير. فبعد ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 4.0% على أساس سنوي في فبراير، عاودت تراجعها مرة أخرى إلى 2.8% على أساس سنوي في أكتوبر 2018. هذا ولا نتوقع أن ترتفع معدلات التضخم بمستويات تتعدى نسبة 2% في المتوسط على أقصى تقدير في العام 2019 مقابل 2.5% في العام 2018. مع توقع أن تأتي الضغوط التضخمية نتيجة لارتفاع تكاليف المواد الغذائية والمطاعم والنقل وتماشيا مع انتعاش النشاط الاقتصادي بدعم من التوسع المالي للنفقات الحكومية.

تقليص العجز المالي

حققت المملكة تحسناً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية في ترشيد النفقات العامة وخلق تدفقات مالية غير نفطية قابلة للاستمرار، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تقليص مستويات العجز المالي من ذروته البالغة 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 إلى عجز متوقع بحوالي 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018. ويعزى تراجع مستويات العجز المالي للعام 2018 إلى نمو الإيرادات (+ 29% على أساس سنوي إلى 895 مليار ريال سعودي) فيما بلغت زيادة الإنفاق مستويات قياسية (+ 11% على أساس سنوي إلى 1.029 مليار ريال سعودي). ولم ترتفع إيرادات المملكة فقط من ارتفاع أسعار النفط (+ 35% على أساس سنوي بمتوسط 71 دولار للبرميل) وارتفاع كمية الصادرات، بل تمكنت أيضاً من زيادة الإيرادات غير النفطية بمعدلات مرتفعة (+ 12% على أساس سنوي)، بدعم من إجراءات فرض الرسوم الجمركية (التبغ وما إلى ذلك) ورسوم الوافدين، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. وبلغت الإيرادات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 10%. وتلتزم السلطات السعودية، والتي أعلنت مؤخرا عن موازنة قياسية اخرى بقيمة 1.106 مليار ريال سعودي (295 مليار دولار) للعام 2019، بدعم الاقتصاد غير النفطي من خلال تخفيف بعض الاجراءات التقشفية والقيام باستثمارات البنية التحتية الأكثر إنتاجية، حيث من المخطط زيادة النفقات بنسبة 7.4% مقارنة بالنفقات الفعلية للعام 2018.

وعلى الرغم من التزام الحكومة بصفة عامة بالمسار العام لتحقيق هدفها المتمثل في بلوغ التوازن المالي في العام 2023، إلا أن العام 2019 قد يشهد اتساع مستويات العجز إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بدلاً من ان يتراجع، ويعزى ذلك لتوقعاتنا بتراجع أسعار النفط مقارنة بالعام 2018 في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة التوسع المالي، كما نرى أن الحكومة ستكون مضطرة إلى التراجع عن بعض النفقات المخطط لها للتحكم في مستويات العجز.

ارتفاع مستويات الدين العام

تواصل الحكومة تمويل العجز من خلال مجموعة من إصدارات الديون (مثل السندات والصكوك والقروض) والسحب من الاحتياطي. وبنهاية العام 2018 يتوقع أن يبلغ الدين العام حوالي 19.4% من الناتج المحلي الإجمالي (563 مليار ريال سعودي)، على أن يرتفع إلى 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 وإلى 23.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2020 (الرسم البياني رقم 4). ونتوقع أن تصل متطلبات التمويل الحكومية إلى حوالي 188 مليار ريال سعودي (50.3 مليار دولار) في العام 2019، وهو أعلى من توقعات الحكومة البالغة 118 مليار ريال سعودي (31.5 مليار دولار)، وذلك بسبب انخفاض تقديراتنا لأسعار النفط، علما بأن مستويات الدين السعودي ما زالت تعد منخفضة وفقا للمعايير الدولية. من جهة أخرى، من المتوقع ان تتراجع الودائع والاحتياطات الحكومية إلى 523 مليار ريال سعودي بنهاية العام 2018، بتراجع 66 مليار ريال سعودي (11%– على أساس سنوي) أي نصف مستويات العجز المسجلة في موازنة العام 2018.

تسارع وتيرة نمو الودائع

ارتفع معدل نمو إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 1.2% على أساس سنوي في أكتوبر، بينما سجلت ودائع الشركات والأفراد نموا بنسبة 1.9% على اساس سنوي (الرسم البياني رقم 3)، وعلى الرغم من ضعف هذا المستوى مقارنة بمستويات ما قبل العام 2014، إلا أنها تعد تحسنا في ظل تراجع نمو الودائع الذي شهدناه في العام 2017.

وقد يؤدي استمرار ارتفاع تكاليف التمويل الى ضعف اقتراض قطاعي الأعمال والاستهلاكي. فقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) مؤخرا برفع أسعار الفائدة للمرة الرابعة في العام 2018، متتبعة خطوات البنك الفيدرالي الأمريكي، حيث رفعت معدلات اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) بواقع 25 نقطة أساس إلى 3.0% و2.5% على التوالي، كما يتوقع حاليا رفع أسعار الفائدة مرتين في العام 2019.كما ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور) في العام في 2018 بواقع 100 نقطة أساس إلى 2.91% في 19 ديسمبر 2018، حيث تسعى ساما للحفاظ على هامش إيجابي مع معدلات الليبور الأمريكية من أجل وقف تدفقات رأس المال إلى الخارج.

توقعات مستقبلية إيجابية

من المتوقع أن تواصل الاستثمارات الحكومية في قيادة خطة التنمية والتنويع في المملكة. وعلى الرغم من تطبيق عدد من الإصلاحات في المجالات المالية والاقتصادية والتنظيمية، إلا أن النظرة المستقبلية ما زالت تعتمد بصفة رئيسية على توجهات أسعار النفط. كما أن الحفاظ على ثقة الشركات والمستثمرين الأجانب من الأمور البالغة الأهمية. ومن المؤكد أن السلطات قد أدركت قيمة الاهتمام بمستوى التوقعات والتصورات.